مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: مطارحات نقدية حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع
اسم الكاتب: د. عبد القادر محمد فهمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/39
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

مطارحات نقدية
حول الطبيعة المطلقة لنظرية الردع

الاستاذ الدكتور
عبد القادر محمد فهمي(*)

المقدمة

لا جدال في ان موضوع الردع يعد من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي ولعقود عديدة من الزمن. وقد شكلت الاطاريح الفكرية التي انصرفت الى معالجة هذا الموضوع مقومات اساسية تصلح لبناء نظرية بشأنه، ذلك انها تعتمد على (قوانين) تبلغ من شدة صرامتها ووضوحها، وصياغتها المنطقية، حداً قد لا يقبل الطعن بها، على الاقل من الناحية النظرية، ذلك اننا لو تفحصنا الركائز التي يبنى عليها المفهوم من حيث معطياته الفكرية، والنتائج التي توصل اليها، من خلال الية عمل عناصرها البنائية، لو وجدنا اننا امام بناء فكري- نظري لا يتردد الكثير عن وصفه بالتكامل.

ولكن، وبقدر ما تنبئنا به نظرية الردع من ان الخشية من تنفيذ التهديد بالعقاب (من قبل الطرف الرادع) تكون عاملاً اساسياً لمنع اعمال غير مرغوب فيها (من قبل الطرف المرتدع)، الا انها وبنفس الوقت، لم تسعفنا كثيراً في ازالة اللبس، وربما التناقض احياناً يبين الفروض النظرية والنماذج العملية حيث يصلح القياس عليها تجريبياً، الامر الذي يدعو الى القول، وعلى افضل تقدير، ان سياسة الردع تتسم بالتعميم المفرط في اجتهاداتها والنسبية في احكامها. اذ ليس دائماً، وكما سيقود بنا التحليل، ان يكون التهديد، الذي هو احد اهم عناصر نظرية الردع، عاملاً يمنح الخصوم عن نوايا يعتزمون وضعها على ارض الواقع. وهذه الحالة لا تؤدي بسياسة الردع الى انجاز وظيفتها كما جاءت عليها الحتمية النظرية، مما يفرض علينا اعادة النظر بثوابتها وتقويمها بقدر من التشكك.

ان الشواهد والادلة التي يمكننا جمعها تلقي بقدر كبير من الشك على الكثير من المعرفة التقليدية التي كتبت عن هذا الموضوع والى درجة نجد انفسنا فيها امام اغراء في المجادلة حول سلامة نظرية الردع، ولكن الصعوبات القائمة فعلاً تظهر لنا في عالم الممارسة والتطبيق

(*)كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

المجرب او التطبيق المنظور لهذه السياسة، وكما يقول تشارلز كالويل (لا يمكن قبول النظرية بانها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة)[1].

وفي الواقع، هناك كتابات عملية بدأت في انتقاد نظرية الردع، وانتقاد الاراء التقليدية حول هذه السياسة. ومثل هذه الانتقادات والافكار تجد من يقدمها ضمن موجة جديدة من الاعمال الفكرية التي تعني بمراجعة تاريخ الحرب الباردة واعمال مبتكرة في مجال النظرية الاستراتيجية[2].

وفي ضوء ما تقدم، فان الفرضية التي سنطرحها هنا، والتي نسعى الى التثبت من صحة نتائجها تذهب الى، ان سياسة الردع لا يعتمد عليها كثيراً وفي مطلق الاحوال، وان احكامها لا تمثل دائماً حقائق غير قابلة للنقض او انها ملازمة دائماً للصواب. واذا كانت سياسة الردع ملائمة لوضع معين، فانها ليست بالضرورة تكون مناسبة لجميع الاوضاع.

الا ان ما تجدر اليه الاشارة هنا، والذي هو موضع تأكيد، ان افتراضنا هذا لا يلغي الاساس الفكري والبناء المنطقي الذي تنهض عليه نظرية الردع. وبالتالي فان الحجة التي نحن بصددها لا تذهب الى ان سياسة الردع عقيمة وغير ذات جدوى، او انها غير عملية، انما افتراضنا، ومن خلال بعض المشاهد التجريبية، يذهب الى عدم الاعتماد التام والمطلق عليها وفي كل الاحوال. ونحن هنا لا نجزم اطلاقاً بانها حتماً معيبة.

وللتأكد من صحة الافتراض الذي تقدمنا به، يكون المنهج المعتمد في دراستنا هو، منهج تحليل المضمون. والذي نقصده بمنهج تحليل المضمون هو، دراسة المضامين الفكرية التي صبغ في ضوئها منطق ومقومات نظرية الردع، بمعنى دراسة المضمون الفكري للنظرية، ومحاولة تقريبه الى عالم الممارسات التطبيقية، وهو امر يقود بنا الى اتباع منهج اخر هو منهج التحليل المقارن للوقوف على مدى التطابق بين الفروض النظرية والوقائع التجريبية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قمنا بتقسيم الدراسات الى ثلاث محاور اساسية، انصرف الاول، ولضرورات علمية ترتبط بالمنهجية والجوانب النظرية، الى دراسة ما الذي تعنيه النظرية.

وعالج المحور الثاني، مظاهر الثبات في نظرية الردع، اما المحور الثالث فقد انصرف الى بيان الطبيعة النسبية اللامطلقة لنظرية الردع.

اولاً: ما الذي تعنيه النظرية/ المضمون والدلالة:

النظرية بالمعنى الاصطلاحي، كلمة تشير الى ما هو منسوب الى مشاهدة او الى النظر، حيث يتم التثبت على وجه اليقين، فنقول (نظر، ينظر، نظراً) فهو ناظر

الى الشيء، أي بمعنى ابصره بعينيه وتأمله بفكره. فالنظرية هي عمل من اعمال الفكر المرتبط بالمشاهدة، والنظر الى الظاهرة اولا، ثم تأملها ثانيا، والتوصل الى النتائج بشأنها ثالثاً.

ومن هذه القراءة التبسيطية للمعنى الاولي لمفهوم النظرية اشتقت تعريفات عديدة لها.

فالبعض يرى ان النظرية هي، طائفة من الاراء تفسر بها بعض الوقائع العلمية، وهي فرضاً علمياً يربط عدة قوانين ببعضها البعض، ويردها الى مبدأ واحد يمكن ان تستنبط منه احكاماً وقواعد[3] هناك من يذهب الى النظرية هي، نظام تصنيف او اطار مفهومي يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منتظم، فالمعلومات والبيانات التي تجمع من دراسة الواقع يمكن تبويبها وتصنيفها في هذا الاطار[4].

وفي ميدان العلوم السياسية وتحديداً في حقل العلاقات الدولية، هناك من يذهب الى اعتبار النظرية مجموعة من الفرضيات السلوكية السياسية للوحدات الدولية في اطار تعاملها مع بعضها، يتم التوصل اليها بالاستقراء من دراسات تجريبية او دراسات مقارنة[5].

كما يذهب فريق اخر الى تعريف النظرية في العلاقات الدولية بالقول، انها مجموعة من القيم وقواعد السلوك والمبادئ التي تدل على ما يجب ان تكون عليه سلوكية الاطراف السياسية، وتدخل في ذلك دراسة العلاقات الدولية من منظور ما يفترض ان تكون عليه اخلاقيا[6]. وتندرج في هذا الاطار ايضا كثير من الفلسفات السياسية والنظرية والمعيارية التي تقيم جملة من المؤشرات لقياس السلوكية القائمة ومدى تطابقها او عدم تطابقها مع ما يفترض ان تكون عليه السلوكية السياسية من قيم ومبادئ اخلاقية[7].

من جهة اخرى يعتبر (ديفيد سنجر) ان للنظرية في العلوم الاجتماعية عامة، وفي العلاقات الدولية خاصة، وظيفتان اساسيتان هما، توخي افضل وسيلة منهجية من اجل تدوين ما هو معروف سابقاً، وايضاً توفير الاساس الذي منه يمكن الانطلاق للحصول على مزيد من المعرفة وتدوينها[8]. اذن فالنظرية هي محصلة ما نعرفه سابقاً، وما نحاول ان نعرفه.

ويعرف (سنجر) النظرية بكمية كبيرة من المعرفة الوصفية والمترابطة والتفسيرية مجتمعة في كل منطقي متماسك[9].

فضلاً عن ما تقدم، هناك اراء اخرى تجد في النظرية، عملية تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم اجوبة سليمة لامثلة تثيرها الظاهرة موضع الدراسة[10]، وان النظرية تعتمد في نتائجها على الخبرة الواقعية والملاحظة والتجربة، وان اهتمامها الاساسي هو السلوك الواقعي الذي

يمكن ملاحظته، وليس السلوك المرغوب والمطلوب، فالنظرية تتضمن الملاحظة والتعميم وتفسير السلوك الفعلي[11].

جملة الاراء التي تقدمنا بها تقودنا الى استنتاج مفاده، ان النظرية هي، بناء تصوري يعتمد على المشاهدة او المراقبة يبنيه الفكر ليربط بين مبادئ، او فروض، ونتائج معينة، ولا يصبح هذا البناء التصوري صائباً الا بعد اختباره تجريبياً حيث تثبت التجربة صحة النتائج التي انطلقت منها الفروض لتصبح مسلمة مدعمة بالبرهان. بمعنى اخر يمكن القول، ان النظرية هي مجموعة من الافتراضات المنطقية المترتبة منهجيا بخصوص ظاهرة ما، مطالبة بتقديم مخطط تفسيري لهذه الظاهرة والعناصر التي تتشكل منها، ومسارات تصورها، والعوامل المتحكمة فيها، وهي بهذا المعنى، يمكن القول ان النظرية تذهب الى التكهن بالتطور المستقبلي لتلك الظاهرة، او على الاقل، استنتاج بعض ملامح ذلك التطور[12]... وهنا، تكون النظرية مستندة على عناصر اساسية:

١. المراقبة، أي مشاهدة الظاهرة مراقبتها وتأملها.
٢. التحليل: بعد مشاهدة الظاهرة، يجري العمل على دراستها وتحليل عناصرها ومعرفة طريقة وآلية عملها، حيث تتم الاستعانة بالمعلومات والدراسات والبيانات المتوفرة بشأنها.
٣. الفرضية، وهي خلاصة منطقية لجملة تساؤلات يراد التثبت منها، وتحدد معالمها بعد دراسة الظاهرة موضع البحث للوصول الى نتائج محددة بشأنها. بمعنى اخر، ان الفرضية تطرح جملة افكار يراد التثبت من صحتها بعد اختبارها على ارض الواقع.
٤. الثبوتية، او البرهان، وهي المرحلة النهائية حيث تتم فيها البرهنة على صحة الافكار والمبادئ التي انطلقت منها الفرضية، وفيها يتم ربط المقدمات بالنتائج للوصول الى ما يعرف بالقانون او النظرية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول، ان النظرية هي نظام استنتاجي تقدم في اطاره مجموعة فرضيات متماسكة ومترابطة منطقيا يراد التثبت من صحة نتائجها تجريبيا. والنتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق التجربة والمدعمة بالبرهان، هي التي تعرف بالنظرية.

وهنا لابد من الاشارة، ولاغراض تحليلية انه غالبا ما يحصل نوع من التداخل المفاهيمي بين النظرية والمنهجية، او المنهج، وهذا التداخل مبعثه جملة اعتبارات، اذ ان لكليهما غاية واحدة وهي، تنظيم وتوجيه المعلومات باتجاه ايجاد حل شاف للمشكلة المطروحة في البحث، وذلك من انتقاء المعلومات

الضرورية والمناسبة، وفرزها، وتنظيمها، وتحليلها، لاثبات الفرضية ذات العلاقة بتلك المشكلة، ولكليهما خطة محكمة ودقيقة الى حد ما تستهدف دراسة الظواهر الدولية المختلفة وغيرها من الظواهر الاخرى. فضلاً عن ذلك، فان لكل من النظرية والمنهج يحملان سلسلة معينة من التساؤلات، او الافتراضات التي ينبغي ان تكون ذات علاقة بينة مع الاشكالية المطروحة، ومع النظريات والمناهج المحددة في الدراسة.

وفي الواقع فان التمييز بين النظرية والمنهج، يبدو بيناً اذا ما قمنا بتعريف ما الذي يعنيه المنهج، بعد ان عرفنا ما الذي تعنيه النظرية.

غالباً ما يعرف المنهج بأنه (الطريق الواضح والسلوك البين والسبيل المستقيم)[١٣].

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (المنهج) على اساس انه الصيرورة العقلانية التي ينبغي اتباعها للوصول الى العلم، والصيرورة الضرورية للوصول الى مثل هذه النتيجة. انه بحث منظم للوصول الى معرفة او قدرة[١٤]. وهناك من يرى ان المنهج، هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة للعلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة[١٥].

ومن خلال هذه التعريفات يمكن ان نصل بالقول الى ان النظرية، وكما تم تحديدها سابقاً، هي حقيقة واقعية ونهائية تم التثبت منها عن طريق البرهنة على صحة فروضها. اما المنهج، فهو (الطريقة) او (الاداة) التي يعتمدها الباحث بهدف الاستعانة بها للتثبت من صحة الفروض التي انطلق منها. فالفرق يكمن في (الغاية النهائية) و (الطريقة او الاداة) التي توصلنا اليها.

بقي ان نشير الى ان الاتجاهات الفكرية في ميدان العلاقات الدولية تميز بين النظرية الكلية والنظرية الجزئية. الاولى تقوم عادة على مفهوم معين تحاول ان تفسر بواسطته مختلف الظاهر الدولية وهي ايضا، نظام استنتاجي يتم الاستعانة به على فهم ذلك العالم وتفسيره والتوقع بشأنه. فنظرية (مورگنثاو)[١٦] تفسر كل ظواهر العلاقات الدولية على انها محكومة بقانون (القوة- المصلحة) ونظرية (مورتن كابلن) تتخذ من النظام الدولي اداة تحليل منهجية لتفسير كافة مظاهر السياسة الدولية، باعتبار ان النظام الدولي اطار يتشكل من مجموعة عناصر (وحدات دولية) تدخل مع بعضها بعلاقات تفاعل مستمرة، يترتب عليها نتائج محددة[١٧]. بمعنى ان مورتن كابلن يرى ان مظاهر السياسة الدولية محكومة بقانون السببية (السبب والنتيجة) او (الفعل والاستجابة).

فالتفاعلات لسياسية الدولية، من وجهة نظرة، ما هي الا مخرجات (نتائج) لمدخلات معينة (مسببات) (inputs- out putS)[١٨].

اما النظرية الجزئية، فهي تتناول جانباً او شكلاً من الظواهر او التفاعلات الدولية، كنظرية صنع القرار، او نظرية الردع، او نظرية المفاوضات، او نظرية المباريات، وهذه كلها تقوم على دراسات تجريبية وتعول كثيراً من مفاهيمها ومنهاجها على العلوم الاجتماعية الاخرى[١٩].

وبعد هذا، علينا ان نتساءل هل يرتقي الردع، كظاهرة سياسية، الى مستوى النظرية التي لا تقبل الطعن بصحة فروضها والنتائج التي تتوصل اليها؟

ثانياً: مظاهر الثبات في نظرية الردع/ الفرضيات الاساسية:

عند تفحص التعاريف التي جاءت على موضوع الردع نجدها تحمل مظاهر الثبات لحقيقة لا تستدعي التوقف عندها كثيراً للشك بصدفية مقوماتها. فامتلاك القدرة على الحاق الاذى وترتيب القصاص هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وعامل الخوف والخشية من ان يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح هي اساس الامتناع عن الاقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرق المهدد (بالكسر).

وبالجملة لا تخرج التعاريف التي اعطيت للردع عن هذا المعنى ولا تحيد عنه. فمن حيث الدلالة يتصرف الردع الى منع الخصم عن الاقدام على عمل ما، او تبني سياسة معينة لا يرتضيها الطرف الرادع، وذلك بأشعاره ان المخاطر التي سيتعرض لها، او الاكلاف الواجب عليه دفعها، ستكون اكبر من المنافع التي يمكن ان يحصل عليها من جراء اقدامه على ذلك العمل، او تلك السياسة.

وقد عرف بوفر الردع، انه يهدف الى (منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها، او بصورة اعم، منعها من العمل او الرد ازاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات التي تشكل تهديداً كافيا)[٢٠].

يتضح مما تقدم، ان الردع كسياسة، ينصرف الى نقل موقف معين، او نية ما، الى الخصم من اجل العدول عن فعل باشر به، او الابتعاد عن نية القيام بفعل لا يرتضيه المهدد (بالكسر). وهو كاستراتيجية، يسعى الى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان اوضاع لا يرغب الطرف الرادع ان تتغير، ذلك انها تتوافق مع اهداف سياسته العليا، او انها تنسجم معها.

والاساس النظري الذي تبنى عليه فكرة (المنع) هو التهديد بمباشرة القوة لمنع الطرف المعنى عن تنفيذ ما ينوي الاقدام عليه. وهنا تدخل القوة، بدلالة القدرة على انجاز الفعل المؤثر، عاملاً حاسماً في اقناع

الخصم على الامتثال لارادة الطرف الذي ينفرد بسمة التفوق فيها، وبذلك يصبح التفوق الحاسم هو مفتاح الردع، ودون سواه لا يؤمن الردع مبتغاه.

والردع هو حوار الارادات المتصارعة بين خصمين يرمي احدهما، او كلاهما، الى منع الطرف الاخر من القيام بعمل او اعمال لا يرتضيها. وبهذا المعنى، فان الردع يعتمد على ركنين اساسيين، احدهما مادي، وينطوي على القدرة على انزال العقاب، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة. والاخر معنوي- سيكولوجي يهدف الى ايقاع التأثير النفسي على الخصم من خلال اقناعه بجدوى الانصياع للطرف الرادع، وبخلافه فان الخصم سيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته. وامتناع الخصم عن المباشرة بالعمل هو في الواقع نتيجة ادراكه بكلفة المخاطر التي قد يتعرض لها. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية، او موازنة عقلانية، تقارن بين المغانم التي يمكن الحصول عليها، والخسائر التي يتوجب دفعها من جراء الاقدام على عمل لا يكون موضع رضى او قبول من قبل الطرف الرادع.

فالردع، هو فعل يستهدف العقل وليس فعل الخصم، حيث ينتج التأثير على ادراكه امتناعه عن ما ينوي القيام به. ويكون التهديد جزءا متمما ولا غنى عنه لايقاع التأثير على الجانب النفسي على الخصم.

وفضلاً عن التهديد، يعتمد الردع ايضاً على المصداقية. فحتى يؤتى الردع ثماره، على الطرف المهدد (بالكسر) ان يظهر قدراً عالياً من المصداقية في تنفيذ ما توعد به. وهنا تكون المصداقية هي اساس الادراك الردعي لدى الخصم، حيث تزرع القناعة لديه بأنه سيعاقب بشدة ان هو اقدم على فعل يراه المهدد (بالكسر) يستدعي الرد الانتقامي الصارم.

فالعزم عل تنفيذ العقاب هو اساس القوة الرادعة، اذ ليس منطقياً ان يصدر التهديد مالم يقرن بالعزم على التنفيذ وهذا هو مبعث المصداقية فيه.

نظرية الردع، وبهذا المعنى، تستند اذن على جملة ثوابت. انها تفترض اولا، توفر المقدرة على التهديد بالانتقام والحاق الاذى الفادح بالخصم ان هو اقدم على عمل يخرج عن ما يريده الطرف الرادع. وثانياً، انها تفترض التصميم على استخدام المقدرة الثأرية دون ان يترك ذلك أي احساس لدى الطرف المرتدع باستعداد الطرف الرادع على التراجع. اما العنصر الثالث، فيتمثل بالقدرة على الاضرار بالخصم بدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته بعمل لا يرتضيه الطرف الرادع، حيث يلغي عنده حتى الهامش الضيق، ان وجد، بأنه قادر على احراز نتائج حاسمة مقابل خسائر

محدودة يمكن تحملها فيما لو اقدم على الخيار العسكري. اذن، نظرية الردع تشترط توافر جملة عناصر:

١. امتلاك القدرة على ايقاع التأثير المادي والمعنوي على الخصم.
٢. ان امتلاك القدرة على ايقاع التأثير هو الذي يؤهل من يمتلكها على ممارسة التهديد بها.
٣. ان التهديد القابل للتصديق من قبل الخصم يؤثر في قناعاته وينسحب الى ارادته ليدفع به الى الامتناع عن سياسات او اتخاذ قرارات لا تنسجم مع ارادة الطرف المهدد (بالكسر).
٤. اذا لم يستجب الطرف المهدد (بالفتح) لارادة الطرف المهدد (بالكسر)، عليه ان يتوقع عقاباً لا يكون قادراً على تحمله.

مظاهر الثبات هذه تقودنا الى القول، ان الردع الناجح، هو محصلة تفاعل المقدرة الانتقامية، وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله الى عقاب، يضاف الى ذلك، قناعة الخصم واستجابته لطبيعة التهديد المسلطة عليه.

وهنا علينا ان نلاحظ ان هذه الثوابت، تشكل من حيث ادائها الوظيفي، وحدة متكاملة ذلك ان غيابها، او تعطل اداء احد عناصرها فان الردع يفشل في تحقيق مسعاه، وعندها تتلاشى من امامنا هذه الظاهرة.

ويمكن ان نستنتج في ضوء الذي تقدمنا به، ان الردع سياسة تنصرف الى تحقيق اهداف دون ان تقترن بفعل مباشر. وبالتالي فهو، أي الردع، لا ينطوي على الاستخدام الفعلي للقوة، انه تهديد بها وليس استخدام لها، يظهرها الرادع ولا ينفذها بحق المرتدع، انها تستخدم بهدف تخويف الخصم عن طريق زرع القناعة لديه بالقدرة على الاقتصاص منه ومن دون ان تتحول النوايا الى فعل يلحق الاذى.

وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة، واستخدامها فعلا هو الذي يشكل معنى الردع وكنهه. وبخلافه، أي عندما يتحول التهديد الى عقاب، فاننا والحالة هذه لا نكون امام وضع رادع، بل وضع اشتباك وقتال فعلي للارادات المتصارعة، حيث تكون القوة، وبمختلف اشكالها قد عبرت عن نفسها بشكل سافر. في هذه اللحظة يكون الردع قد عجز عن تأمين غاياته الاساسية.

وهنا نعود ايضاً لنتساءل مرة اخرى، اين مكان هذه الثوابت النظرية لسياسة الردع اذا ما اختبرت على ارض الواقع؟

ثالثاً: نسبية الاحكام المطلقة لنظرية الردع:

حتى الان تبدو لنا نظرية الردع غير قابلة للطعن في فروضها الاساسية. فجانب الوثوق بالقوة المتاحة لممارسة هذه السياسة تفرض على الغير الاقتناع بها، وبالتالي الانصياع لارادتها. وعلى هذا

توصف سياسة الردع بانها تنطوي على (جاذبية) لا تقاوم ذلك انـــها تستوفي جملة شروط منها، انها تبدو خاضعة لعملية حسابية باعتبارها الاداة الرئيسية من بين مجموعة الادوات التي يستخدمها من يخطط باستخدام القـوة. كما وان سياسة الـردع تعمل على تنشيط او تشجيع الفكرة التي تـرى ان احد التصورات يناسب كل الحـالات، وخاصة عند الاشـارة الـى القـوات المسلحة المجهزة بالاسـلحة النووية بعيدة المدى واعتبارهـا قـوة الـردع المنتظرة، فضلاً عن ذلك، فان سياسة الردع هي افضل ما يمكن الحصـول عليه اذا ما قورنت بالقتال الفعلـي او الاستسلام.

ولكن، عند فحـص الفـروض الاساسية للافكار التي تنـهض عليـها نظرية الردع، تبدو انها مفرطـة فـي عموميتها بقدر تفاؤلـها نتيجـة هـذا التعميم.

في الواقع، لا تكمن المعضلـة كثيراً وبشكل اساسي، فـي الجوانـب النظرية للفكرة الاولية التي ترى بـأن الدولة قد تعدل عن اتخاذ اجراء بعينـه عبر تعرضـها واقرارهـا بالاخطـار المحددة التي ستفرض عليها خسارة او جهداً متباين، او حتى الفشل المجـرد. انما تكمن المشكلة في الجوانب العمليـة والتطبيقية لها. اذا غالبـاً مـا تثـار الشكوك حول القدر الكـافي والقـابل للقياس تجريبياً لتوضيح علاقة التكلفـة والفائدة، فليس دائماً يكون تقدير الكلفـة اعلى بكثير من الفائدة المتوقعة لكـي ينتج الردع اثـاره الواضحـة. فقـد يتجـاوز الطمـوح السياسـي، او الشخصي احياناً، في تطلعاتـه نحـو انجـاز اهـداف لا تقـارن قيمتـها الاعتبارية، وليـس المادية فقـط، بالتكاليف المحتملة او الواجب دفعـها في مواجهة عسـكرية. والقـول ان سياسة الردع تحظى بأرجحية ذلـك انها تعطي افضلية لما يمكن الحصول عليه اذا ما قورنت بالقتـال الفعلـي، فان هذا القول يتجاهل كون الخيـار العسكري قد يحظى احياناً بالارجحية لتحقيق اهداف سياسية قد لا تؤمنـها سياسة الردع. ويستمد هـذا الاتجـاه مصداقيته من فكرة مفادها ان احـدى عوامل فشل الردع قد يكون متأتياً من الجهة التي تقـوم بممارسـته. ففـي معادلة تختل عنـاصر القـوة بيـن طرفيها (دولة نووية واخرى تصنـف من دول العالم الثالث)، فان عنـاصر الاختلال هذه قد تشكل دافعاً مغريـاً للدولـة المتفوقـة لاختبـار قوتـها العسكرية التقليدية (غـير النوويـة) بهدف فرض الارادة لتحقيق اهـداف واغراض سياسية (نموذج الولايـات المتحدة- العراق، الولايات المتحـدة- الصومال، الولايات المتحدة- ليبيـا. كذلـك العمـل العسـكري ضـد يوغسلافيا).

وهنا يعجز الردع عن تحقيق غايته السياسية بعيداً عـن اوضـاع القتال والمجابهات العسكرية.

فالعراق لم يرتدع خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لانه كان يعتقد جازماً بان الولايات المتحدة الامريكية عازمة على تدميره لاغراض سياسية واستراتيجية، وان لا خيار امامه سوى الخيار العسكري[٢١]. او ان تكون التهديدات والانذارات المرسلة الى الطرف المرتدع غير مقنعة وغير واضحة، او ان تذهب قناعة الطرف المرتدع الى ان القدرات العسكرية الموجهة ضده غير كافية، او غير مؤهلة لتحويل الردع الى عقاب.

من ناحية اخرى، لو تفحصنا الجوانب النظرية لسياسة الردع يمكن القول ان نقطة الشروع في الرد تكمن في ان يجعل الرادع المردوع مدركاً لقابليته وعزمه على التنفيذ ان اخفق الردع. لكن الموقف الردعي في حقيقته غير ما هو عليه نظرياً. فعدم التعقل يمثل عاملاً من عوامل فشل الردع حيث يكون مبعثه اما نتيجة الموقف الردعي الذي تقع بعض مسؤوليته على الطرف الرادع عندما لا يكون موفقاً في ايصال التهديد بالعقاب الى مستقره وبكامل غاياته، او يكون مبعثه نتيجة عدم تعقل الطرف المردوع عن قصد. وفي الحالة الاولى فالعذر الى جانب المردوع لتخلف اسباب ادراكه. اما الحالة الثانية فانه اشد خطورة.

فقد لا يظهر المردوع بأنه لا ينوي الارتداع عن قصد فقط بل ربما يكون موقفه نتيجة منطقية لعملية صنع القرار. اذا قد ينظر صناع القرار الى خصومهم نظره غير صائبة ناتجة عن قناعات شخصية فيمسخ ادراكهم وتفهمهم لحقيقة قدرات خصومهم ونواياهم. وقد تكون الثقة العالية بالنفس سبباً في رفض حقائق ذات اهمية كبيرة بأعتبارها هامشية او غير مباشرة.

وبذلك يحجم الازدراء بالبدائل التحليلية والخيارات البديلة ولا تصبح ذات قابلية على اقناع صناع القرار[٢٢]. وفي كثير من المناخات السياسية لصنع القرار يكون القرار متأثراً بالنظرة التقويمية الذاتية لصانع القرار، التي هي معيار شخصي لوزن الانجازات الفردية من خلال حصيلة القرارات الصائبة والخاطئة. لذلك لا يكون صناع القرار المركزيون على استعداد للتجاوب مع استنتاجات اضافية. وبالتالي فان ادراك قيمة الردع لا يتماثل مع الشروط النظرية التي تلازم حالة الردع.

وهذا يكشف لنا الجانب التقويمي- التحليلي لسياسة الردع عن مظاهر الوهن التي تعتريها لتجعل منها سياسة قابلة لعدم الاعتماد المطلق عليها او الثقة المفرطة بنتائجها وفي جملة مواضع منها:

١. اهتزاز مقوم المصداقية:

احدى مقومات النجاح لاية سياسة ردع، وكما سبقت الاشارة، هو ان تكون قادرة على التعبير عن مصداقية فعلها في انزال العقاب.

فـالقدرات التدميريـة والاسـتعدادات الدفاعية والقابليات الانتقامية كلـها لا تزن اثقالـها ان هـي افتقـرت الـى المصداقية في تأكيد اسـتخدامها علـى نحو لا يقبل الشك حيث تبقـى وفـق قناعات الخصم ومدركاته مـن ايفـاء الرادع بأنه سيصب غضب قدراته عليه فينتقم منه. فادراك الخصم بحقيقة القوة الرادعة الموجهة ضده يأخذ مضمونـه من منطق الردع ذاته الذي هو ممثـل في تنفيذ العقاب ضده عندما يلجأ الـى عمل غير مرغوب فيه[٢٣].

انه لمن المفيد بمكان ان يخلـق صاحب القوة الرادعـة، ان هـو اراد اعتمادها في علاقاته مـع خصومـه، ادراكاً لديهم يتناسب مع ما لديـه مـن قدرات. الا ان هذا السبيل لا يخلو مـن جملة معوقات تظهر امام الردع. فقـد تتشكل مدركات الخصم وفق معطيـات مضللة وغير مكتملة لتعطي اسـتجابة غير وافيـة لحقيقـة القـوة الرادعـة المسلطة عليه، او ان يعتقد الخصـم ان القـدرات المتوفـرة لديـه تؤهلـه لامتصاص العقاب الموجه اليه ومن ثم الرد بضربات انتقامية تفوق تلك التـي تلقاها، او ان يكون الطرف الرادع ذاته غير مالك حقاً لقدرات تفي بأغراضها، او ان يكون غير عازم على التـورط والانجراف اكثر من قدر معين، او انـه يخشى انهيار سمعته ان هو تمادى فـي عمله العسكري ففي فيتنام اتضح مـن العمليـات العسـكرية الامريكيـة ان القدرات الامريكية كانت قاصرة فـي غرس ادراك يتواءم مـع القابليـات الحقيقية والعملية للولايـات المتحـدة الامريكيـة. كمـا تبيـن ان قابليـة الفيتكونغ وفيتنام الشمالية على تحمـل الضربات العسكرية واستعيابها كـانت قابلية عالية. فكان علـى الولايـات المتحدة ان تشرك قوات اكـبر فـي العمليات العسكرية وان توسع رقعـة العمليات جغرافياً وتصعد من نـوع وحجم الدمار، وذلك ان لم يكـن لاي غرض ادراكي اخر فأنه كان لتمكيـن العمليات العسكرية ليـس الا. الا ان كل ذلك لم يؤمن للولايـات المتحـدة الامريكية الاوضاع التي كانت تراهـا ضرورية لتحقيق اهدافها، كما لم يكن بمقدوره ان يدفـع الخصـوم الـى التفاوض. والاكثر من هـذا كلـه ان هذه الستراتيجية قد اعطت مـردوداً ادراكياً سلبياً على القدرات الامريكيـة الرادعة. فمن ناحية اضحت السياسـة الامريكية مقيدة بأصفاد الرأي العـام الامريكي، فضـلاً عـن الضواغـط الخارجية من جانب حلفاء الولايـات المتحدة. ومن ناحية اخرى، فان زيادة التورط الامريكي خلق ادراكـاً عنـد الفتناميين والصينيين والسوفيت بانـه كلما تمكنت فيتنام من استيعاب العقاب الانتقامي زاد تورط الولايات المتحـدة وان الزمن ليس في صالحها.

ويمكن ان نلاحظ ايضاً علـى مستوى الصراع العربي الاسـرائيلي انه حتى عـام ١٩٧٣ فـان سياسـة الردع الاسـرائيلية، ووفـق نظـام

الاسلحة التقليدية بمضامينـــه التقنيـة المتطورة، عبرت عن عجزها واخفاقها في تحقيق شروطها لضمـــان الامـن الاســرائيلي. صحيـح ان الكيـــان الصهيوني قد حقق مكاسب عســكرية بفرض سيطرته على مناطق عربية بعد حرب الخامس مـــن حزيـران عـام ١٩٦٧، وتمكن مـن خلـق اوضـاع استراتيجية جديدة غيرت مـن طبيعـة مشكلات بالنسبة له، الا ان ذلك الكيـان لم يحقق ادراكاً ردعياً عند العرب يثني ارادتهم عن مواصلة الصـــراع، او ان يمنعهم من اللجوء الى الخيار العسكري عام ١٩٧٣[٢٤].

وهكذا، فان الردع قد لا يولـــد قناعة لدى الطرف المرتدع ان يحجـم عن اعمال لا يرتضيها الطرف الرادع. وحتى التمسك بالمواقف او السياســات المتصلبة من قبل الطرف الرادع بسبب من دوافع الحفاظ على هيبـة سياســته الرادعة واضفاء درجـــة عاليـة مــن المصداقية عليها فانها لا تفلح احياناً في ان تأتي بنتائج ايجابية... فالتطرف فـي بعض جوانبه يكون محصلة للقلق مــن ان الخصم قد يشك في عزم الطــرف الرادع على تنفيــذ تهديداتــه. وكلمـا تصلب التطرف اندفع المـــردوع الـى خيارات لاخراج الطرف الرادع مـــن تطرفه هذا. والاكثر من ذلك، يجعـــل الطرف المردوع عدول الطرف الرادع عن تطرفه شرطاً من اجل الحوار.

ان هذا التحليل يقود بنـــا الـى استنتاج اخر مفاده، ان الطبيعة المفرطة للاذى المترتب على استخدام الســلاح النووي قد تكون عاملاً في الامتنـــاع عن استخدامه. فالجــــهات الرادعـة كثيراً ما تهدد باتخاذ اجراءات تكــره وضعها موضع التنفيذ اذا ما اخفـــق الردع. بمعنى اخر ان ضعف سياسـة الردع تكمن احيانـــاً فـي الطبيعـة المفرطة للاذى المترتب على استخدام السلاح النووي، اذ رغم قوة الشـــكل المتطور للدمار الناجم عن الســـلاح النووي اذا ما استخدم، فان الخشـــية من قوة الدمار قد تكون عـــاملاً فـي الاحجام عن اللجوء اليه.ان الســؤال الاكثر الحاحاً والذي يمكن ان يطـوح هنا هو، لو افترضنا ان الـــردع قـد فشل خلال الحرب الباردة، فهل يكون بمقدور كل من القوتين العظمييـــن ان تستسيغ المغامرة بخوض حرب نووية كبيرة؟ وان تكونا على استعداد لتقبـل نتائجها المدمرة؟

في الواقع، ورغـم صعوبـة التأكد من النوايا غير الظاهرة لصناع القرار في كل من القوتين العظمييـــن في حينه، يمكـــن القـول اذا كـانت العقلانية تفرض البحث عـــن سـبل تجنب منزلقات الكارثة النووية، يكون من المنطقي، والحالة هذه، ان الركون الى الخيار النووي سوف لن يكـــون الخيار الوحيد، او ان يأتي في مقدمـة الخيارات المتاحـــة، وذلــك بسـبب طبيعته المأساوية التي جـــاءت بــها سيناريوهات الحرب النووية والتـــي تذهب الى ان اندلاع هذه الانماط مـن

وبما ان المجازفة تؤثر تأثيراً اساسياً في الردع، فان العلاقة الارتباطية لقبول المجازفة تكون ذات صلة بجملة عناصر. فقد يميل صناع القرار لقبول المجازفة نتيجة اعتقادهم بان لديهم القدرة على السيطرة على الاحداث وعلى نحو تقود الى مكاسب لصالحهم.

ومما يغذي هذا الميل، طبيعة مدركات صناع القرار لاخطار غامضة يعوزها اليقين والثبوتية في تأكيد حقيقتها، حيث غالباً ما يسهل التقليل من شأنها. يرافق ذلك ثقة مفرطة في القدرة على تحمل التكلفة، مع تصور مغري لفرص النجاح فيها. ومما يعزز من قوة هذا الاتجاه، طبيعة البنى السلطوية لصنع القرار التي تحد من المعارضة، بسبب من مركزيتها، ولا تعطي لها مجالاً في التعبير عن موقف مغاير.

لقد قام (ريتشارد بتس) بدراسة ستة عشر نموذجاً لحروب اندلعت ما بين ١٩٣٩-١٩٧٩، للتأكد من صحة افتراض مفاده ان الردع قد لا يحمل مصداقية كافية لردع الاعداء المحتملين، وقد توصل الى استنتاج (ان الاطراف التي تخطت عتبة الردع اظهرت قدرة دفاعية عالية بشكل لا لبس فيه عجز السياسات الرادعة من ان تثنيها عن خوض الحرب... وان الدول الضعيفة قد لا ترتدع، وبالتالي تبادر بعدوان ضد اطراف اقوى منها اذا كانت قدرة ادراك التهديد، او العداء، او الاستياء العام كبيرة بما فيه الكفاية)[٣٣].

يرتبط بما تقدم، مسألة اخرى على قدر كبير من الاهمية في تقريو نجاح سياسة الردع في مواجهة الاطراف المراد ردعها الا وهي، طبيعة تصوراتهم ودوافعهم ودرجة تعقلهم حول الموضوع الذي تتأسس عليه سياسة الردع ذاتها. فاذا كان الردع يمثل علاقة سيكولوجية تتوقف على التصورات، فان المنظومة التي تسهم في تشكيل هذه التصورات هي التي تقرر فاعلية هذه السياسة. كذلك دوافع الطرف المراد ردعه وبناؤه القيمي والعقائدي وطبيعة اهدافه وغاياته، هي التي تقرر جميعاً نجاح الردع او فشله، وبالاستعانة بالمادة التاريخية يمكن التثبت من صحة هذا الافتراض، فمثلاً، وخلال الحرب الفيتنامية، كان زعماء امريكيون يعتقدون ان فيتنام الشمالية يمكن ان تستجيب لتهديد او حقيقة القصف الاستراتيجي (عملية الرعد المدوي)، لان (هوشي منه) كان يريد حماية المجتمع الصناعي في بلاده، ولم يعد يخوض حرب عصابات دون ان يخشى خسارة شيء. وفي نهاية الامر فاقت قدرة فيتنام على تحمل التكلفة قدرة الولايات المتحدة حيث كانت تريد فرضها[٣٤]. كما فشل الردع ضد كوريا الشمالية عام ١٩٥٠، وضد العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١، وذلك ان دوافع الاطراف وطبيعة تصوراتهم

حول امكانيـــة النصـــر، او الاهـــداف المراد تحقيقها في مواجهة مع الخصـــم كانت اكبر مـــن ان تـــردع. ويشـــير (جوزيف ناي) الى ان ما يعمق من قوة الدوافع ويجعل منها عاملاً في افشـــال السياسات الرادعـــة هـــو، أن بعـــض الاطراف التي يمارس الردع ضدها، قد تلجأ الى بناء تحالفات مع دول قويـــة لرفع احتمالات النجاح في حـــرب قـــد تخوضها، او انها تتلقى تنازلات تعيـــن على اغرائها لتعديل مواقفها(٣٥).

لقد عالج (جورج) و (سـموك) دور المغريات او الوعود فـــي تمتيـــن واضعاف سياسة الردع، عندما ذهبـــا الى القول (ان نظرية الردع قد ركـزت بشكل ضيق للغاية على دور التهديد في تأثير الدول بعضـــها علـــى بعـــض، وباستثناء حالات عرضية عندما اشـــار المنظرون الى ان تقـــرن "التـــهديدات" "بالوعود" لكي ينجـــح التـــهديد، كـــان التجديد ولا يزال بصورة حصرية على تصميم التهديدات المناسبة. والنظريـــة في حاجة الى ان تعطي اهتماماً اكـــبر لدور "المغريات" و "الوعود" مثلما تهتم بـــدور التـــهديدات. اذ ان اســـتغلال المغريات للتأثير فـــي ســـلوك الـــدول الاخرى قد لا يقل تعقيداً عن اســـتغلال التهديدات)(٣٦).

فضلاً عن ما تقدم، واســـتكمالاً له، اذا افترضنا ان هناك حاجة رئيسية الى سياسة الردع الاقليميـــة وان تلـــك الحاجة تنتظر ظهور صراع قوة دولـــي مرة اخرى (كما حدث بين الولايـــات المتحدة والعراق عام ١٩٩٠-١٩٩١) عندها سيكون بامكاننا ان نتفهم مشكلة عدم الثقة في سياسة الردع، ونـــدرك مدى حجمها. فسياسة الردع الناجحـــة والممتدة ستثير اشكالية حين تكـــون مصالح الطرف المعرضـــة للخطـــر غير حيوية. وتشمل المخاطر التـــي نعرفها في عالم اليوم التعرض لخطر الدمار الشامل. ويزداد الامر صعوبـــة في حالات معينة، مثلاً عندما تكـــون المعلومات المتوافرة لدى الولايـــات المتحدة عن وضـــع اقليمـــي معيـــن ضعيفة وغير كافية.

سيكون من الصعوبة بمكـــان ان نصل الى استنتاجات حول الـــودع المباشر في اطاره العام ويمكـــن ان نستشهد بالقول: ان وضع الولايـــات المتحـــدة الامريكيـــة عـــام ١٩٩٦، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فـــي العالم لم يكن محل شك مطلقاً. ولكـــن الذي كان محلاً للشك فعلاً هو مـــدى القوة الذي كانت الولايـــات المتحـــدة مســـتعدة لاظـــهاره فـــي الظـــروف المباشـــرة لدبلوماســـية الصواريـــخ الصينية في خليج تايوان. واضافة الى ذلك، فان سياسة الـــردع لا تتوقـــف على القدرات العسكرية المطلقـــة، ولا حتى على القدرات العسكرية النسبية، مهما كانت درجة مهارتها في الاعداد والاستخدام والحسابات، ولكنها مسألة تتعلق بالخيار السياسي الـــذي يتـــأثر بدوره بعدد من العوامل التي لا تدخل في النطاق الاستراتيجي. ولكي تطبق

سياسة الردع فلا بد ان يختار الخصم المحتمل التعاون وان يقبل ان يرتدع. ولكن مسألة قبول الخصم وخضوعه للردع من عدمه تبقى، وكما سبقت الاشارة، قضية اخرى لا دخل لها بنجاح السياسة نفسها. ومن المرجح بقدر كبير ان التنظير على مستوى الردع ولمدة اكثر من اربعين عاماً منذ الحرب الباردة ان الولايات المتحدة قد خرجت بنوع من التقدير المضخم اربعين عاماً من الحرب الباردة ان الولايات المتحدة قد خرجت بنوع من التقدير المضخم لنظرية الردع، او ما يعتقد انه تطبيق لها. وهناك اسس جديرة بالملاحظة حول الشكوك المتعلقة بقيمة الردع كفكرة وكاستراتيجية، واذا نظرنا بصفة خاصة الى الصراعات الاقليمية، فان موضوعات عدة يمكن ان تثير الجدل، بل تثير كثير من الشكوك حول القيمة المطلقة لنظرية الردع، على الاقل، بمضمونها التقليدي. فمن الناحية التاريخية، لم يظهر لنا الردع بالوسائل التقليدية ما يعزز الثقة بقدرته على بلوغ غاياته بشكل ينسجم مع افتراضاته النظرية. ان تجربة الحربين العالميتين الاولى والثانية، فضلاً عن جملة الحرب الاوربية التي سبقتها، تشكل نماذج تاريخية لتأكيد صحة هذا الافتراض. يجوز لنا القول ان التهديد النووي المروع هو الذي ابقى السلام قائماً بين القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة، ومن المحتمل ان يكون الخطر النووي هو الذي حال دون تنفيذ السياسات الخارجية التي توصف بأنها مغامرة. ولكن التهديدات النووية كان لها قدر محدد من المصداقية حتى خلال الحرب الباردة. ان الحيز الذي تشغله تلك التهديدات في السياسة اليوم، على الاقل من جانب الولايات المتحدة، قد بدأ في الاضمحلال والتراجع دفعت بالبعض الى وصفها بالزوال نهائيا(٣٧). ولم يعد بوسع الولايات المتحدة الامريكية ان تمارس دبلوماسية الاخضاع القسري باستخدام القوة النووية في الصراعات الاقليمية في عالم اليوم ما كان بوسعها ان تفعل ذلك خلال فترة الحرب الباردة. وسواء لم يتوافر نموذج عدم استقرار معين في الصراع الدولي، فان الذي حدث حتى الان، هو عدم وجود أي واجبات امنية للاسلحة النووية في الصراعات الاقليمية. هذا بالنسبة الى حالة الولايات المتحدة الامريكية على الاقل. اما الواجبات المتبقية والتي انحصرت عملياً في واجبين، فهي ذات اهمية اساسية، اولاً، ان وجود القدرة النووية يحول بقدر كبير دون استخدام ودون التهديد بأسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الاسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل، من طرف مصادر اخرى، سواء كانت اقليمية او دولية. ثانياً، ان القدرة النووية، هي الضامن النهائي، ان لم يكن الوحيد لبقاء الدولة، فلو شعرت الدولة ان وجودها بات مهدداً،

عندها ستجد ان لا مفر من استخدام الاسلحة النووية.

لقد تعرضت دولتان من الدول التي تمتلك اسلحة نووية لهجوم مباشر، اسرائيل في حرب عام ١٩٧٣، واثناء ازمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١، وبريطانيا في حرب جزر الفوكلاند عام ١٩٨٢، ولم يؤد الردع النووي أي دور مركزي في كلتا الحالتين. وتمثل الحالة الاسرائيلية كيف بامكان دول لا تملك اسلحة نووية ان تجتاز عتبة الردع لدولة تمتلك قدرات نووية.

وفي الواقع، فأن هاتين الحالتين (اسرائيل- العرب، انكلترا- الارجنتين) فضلاً عن (الولايات المتحدة وقوى التحالف الغربي- العراق) قد بينت الفشل، او عدم جدوى سياسة الردع التقليدية، الامر الذي يدفع بالتالي الى القول، انها ستفقد مصداقيتها وتضعف في اداءها، ذلك لان الامال في تحقيق النصر الخاطف بكلفة معقولة ستؤدي ايضاً الى احياء استمرارية التمسك بهذه السياسة بين صناع السياسة الذين يكون بمقدورهم المجازفة لاختبار مصداقية الطرف الاخر. وتعتقد الدول ان بأمكانها ان تخوض وتكتسب أي حرب تستحق جهد الفوز بها، واحياناً تكون هذه الدول محقة في ذلك، وقد اتضح لنا بالفعل استحالة منع الدول الواثقة من نفسها من ان تقبل المجازفة، حيث ترى فيها اقل كلفة من خسائر الوضع القائم الذي يحملها اكثر مما تقدر عليه. وقد كانت هذه الحالة هي السائدة في العراق عام ١٩٨٠ قبل اندلاع الحرب مع ايران، وعام ١٩٩٠، والحالة الاخيرة تفسر لنا اسباب فشل سياسة الردع ودبلوماسية الاكراه والاجبار في زحزحة العراق عن مسار سياسته.

ان السبب الذي يفسر عدم استخدام سياسة الردع التقليدية في صراع اقليمي، يكون لاحدى القوى العظمى او الكبرى من خارج منطقة النزاع، او الصراع مصالح فيه، هو امكانية استطاعه الخصم الاقليمي ان يمارس الردع المضاد، وذلك بمقاومة التهديد، او استخدام القوات التقليدية ضد قوة عظمى، ولكن التسلح النووي الايراني، وغيره، سيرفع درجة المخاطر المتوقعة بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها من الناتو، فضلاً عن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. كما ان معادلة المخاطر- المكاسب المنتظرة من حسابات الولايات المتحدة حول امكانية التدخل ستقوم على الارجح على اساس المنطقة المنزوعة السلاح. وبعبارة اخرى، فان الدرس المستفاد من فترة الثمانينات ومطلع التسعينات، بالنسبة لدول المنطقة التي تحتمل ان تدخل في تصنيف الدول المثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار، هو ضرورة الحصول على قدرات نووية بهدف افساح المجال امام القوى الاقليمية كي تؤدي دورها وتنفذ

سياستها دون أي اعتراض من الخارج، وهذا يضعف مصداقية الردع كثيراً.

واذا استبعدنا الاحتمالات التي تقدمنا بها بخصوص الصراعات الاقليمية، وهي في الواقع اكثر من كونها مجرد اقليمية، فان سياسة الردع ومصداقيتها، قد تواجه صعوبات كبيرة في صراع يقع بين قوى اقليمية تتباعد جغرافياً. وفي هذه الحالة ستكون درجة المخاطر كبيرة، وربما كانت متساوية من الناحية الفعلية لكلا طرفي الصراع. وتبرز المشكلة الحقيقة التي ستواجه سياسة الردع حين تفرض الظروف ان يأتي اثر الردع من القوة التي توفر الحماية من مسافة بعيدة.

ان غياب القوى التي يمكن ان تثير تحديات خطيرة، على قياسات تحديات فترة الحرب الباردة، اتاح للولايات المتحدة الامريكية مرونة عالية في اختبار السياسات الخاصة بالتدخل في النزاعات الاقليمية دون أي قلق من احتمال ان يجر ذلك الى عمل عسكري له ارتباطات دولية. بيد ان غياب التنافس والتحدي بين القوى العظمى او الكبرى الذي ازال احتمالات قيام حرب عالمية، ادى ايضاً الى زوال الدوافع التي تشجع الولايات المتحدة لتقدم عناصر الردع. ومن المنظور الامريكي، يبرز التساؤل حول جدوى الاهتمام بالصراع الذي يدور في هذه المنطقة وتلك، ما دامت الصراعات التي تحدث في مناطق متفرقة، لا ترتبط بصورة اساسية بالاطار العام لتوازن القوى حيث يدفع اختلاله الى الاقدام على سياسات رادعة[٣٨]. وعلى الرغم من اننا لا ننكر وجود اسباب قد تدفع الى التدخل (كالنفط، الحفاظ على الهيبة الدولية، غطاء الاهتمام بالقضايا الانسانية)، الا ان الحقيقة المجردة هي القوة العظمى التي ستوفر الحماية لمثل هذه المستلزمات تتطلب اسباباً قوية تدفعها الى المخاطرة باستهلاك مواردها المحدودة الحجم في صراعات تصنفها هي انها اقليمية بحتة.

فضلاً عن ذلك، ومع استمرار امتلاك القوى الاقليمية لاسلحة استراتيجية، فأن المخاطر الناتجة عن التورط في صراع اقليمي ستزداد وتتصاعد على نحو يتجاوز العوائد والفوائد الايجابية المتوقعة، وعلينا الاقرار هنا ان القوى العظمى قد خسرت حروباً صغيرة خلال مسيرة التاريخ، عجز الردع فيها عن منع اندلاعها[٣٩] وقد تتمكن الدول الاقل حجماً وقوة من شن حرب هامشية تسبب هزة قوية للخصم الاقوى. وستوفر التقنيات الحديثة لمنظومة، وفنون الحرب التقليدية بخصائصها التقنية المتطورة استراتيجيات مستقبلية للقوى الاقليمية تحقق لها التنافس اللائق مع القوى العظمى حيث تتراجع كثيراً سياستها الرادعة امامها[٤٠] وبغض النظر عن تفوق اسلحة الولايات المتحدة ومقارنة باسلحة الخصم الاقليمي، فأن دوافع

Princeton University Press, 1994.
- Fred Charles, The Second Coming of the Nuclear Age, foreign affairs, Vol. 75 No. 1, Jan. 1996.

(٣) انظـر بذلـك: Arnold Brecht, Political Theory, The Foundition of 20 th centery Political Thought, Princeton university Press, P. 13.

(٤) انظر: Hedly Bull, International Theory, The Case for Class, Cal Approach, World politics, Vol. 18, April, 1966, PP. 361-377.

(٥) راجع اراء (ستانلي هوفمان): Stanly Hoffman, International Organiziation, Vol. 24, No. 3, Summer, 1970, P. 389.

(٦) انظـر: , Michael hass (ed) International systems, Abehavioral Approach, sanfrancisco, chandler, 1974, P. 15.

(٧) Stanly Hoffman op. Cit, P. 391.

(٨) راجع حول وجهة النظر هذه: David Singer, Quantitative International Politics, Insights and Evidence, N. Y. Free Press, 1968, P. 21.

(٩) Ibid, PP. 21-22.

(١٠) حـول هـذه الاراء راجـــع: John Burton, World Seity, Cambridge, Cambridge University Press, 1970, P. 19.

(١١) للتفـاصيل راجـع: محمـد زاهـي بشـير المغربي، قـراءات فـي السياسـة المقارنـة، قضايا منهاجية ومداخل نظرية، منشـورات جامعة قـار يونـس، بنغـازي، ١٩٩٤، ص٥٢ وما بعدها.

(١٢) قـارن بـهذا المعنـى، جيمـس دورتـي وروبرت بالستغراف، النظريـة المتضاربـة فـي العلاقـات الدوليـة، ترجمـة وليـد عبـد الحي، ١٩٨٥، ص٢٥ وما بعدها.

(١٣) جميل صليبـا، المعجم الفلسفي، جـ٢، الشركة العالميـة للكتـاب، بـيروت، ١٩٨٢، ص٤٧٧.

(١٤) سـامي ذبيـان واخـرون، قـاموس المصطلحـات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة، دار امريـس للنشـر، لنـدن، ١٩٩٠، ص٤٣٢.

(١٥) انظـر الـرأي الـذي ذهـب اليـه عبـد الرحمن بدوي في مؤلفـه، منـاهج البحـث المنهجي، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٧، ص٥.

(١٦) راجـع طروحاتـه النظريـةفي مؤلفـه، السياسـة بين الامـم، تعريـب خـيري حمـاد، جـ١، سنة ومكان الطبع بلا.

(١٧) راجـع طروحاتـه: Morton A. Kaplan, System and Process in International Politics, N. Y., John Wiley and Sons, 1962, P. 12.

(١٨) Ibid, PP. 12-13.

(١٩) انظر بذلك: Glenn H. Snyder, Crisis Bargaining in, Charles Hermann (ed), International Crisis, N. Y., The Free Press, 1972, P. 36.

(٢٠) اندريـه بوفـر، الـردع والاسـتراتيجية، ترجمـة اكـرم ديـري، دار الطليعـة، بـيروت، ١٩٧٠، ص٢٧. كذلك: G. H. Snyder, Deterrence and Defense, Princetion University Press, N. Y. 1961, P. 23

(٢١) انظـر بذلـك وللتفـاصيل: Janice Gross Stein, Deterrence and Compellence in the Gulf. 1990-1991, A Failed or Impossible

Task, International Security, vol. 17. No. 2 (Fall, 1992, P. 1147).

[22] راجع بذلك: W. W. Kawfmann, Military Power and National Security, Princetion University Press, 1956, P. 33.

[23] للتفاصيل انظر: H. Kahn, Thinking About the Unthinkabel, London, Weidnfield, 1963. P. 42.

[24] انظر: L. Williams, Military Aspects of the Israel- Arab Conflict, Tel Aviv University, 1975, P. 202.

[25] Bruce Blair, The Logic of Accidental Nuclear War, (Washington Dc: Brookings Institution, 1993) P. 35.

[26] Michael Howard, Lesson of the Gold War, Survival, Vol. 36. No. 4, Winter, 1995, P. 161.

[27] للتفاصيل راجع: Tomas L. Mcnaugher, Politics, Strategy, and Conventional Deterrence, Orbis, 27, No, 4 (Winter 1984): 1, 041.

[28] Ibid, 1, 042.

[29] راجع بذلك ولمزيد من التفاصيل: Burce M. Russett, Refining Deterrence Theory, The Japanese Attack on Peari Harbor, in Theory and Research on the Causes of war, ed, Dean G. Pruitt and Richard C. Snyder, Engiewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall, 1969, P. 135.

[30] Ibid, P. 135.

[31] حسب مصطلح اللعبة النظري، يركز صانعو القرار الذين يقبلون المخاطرة اهتمامهم على رفع مكاسب الحد الادنى الى اقصى حد، ويهتم صانعو القرار الذين يتفادون المخاطرة بتخفيض خسائر الحد الاقصى الى ادنى حد.

[32] هذا اذا افترضنا ان العدوان الناجح ينطوي على منفعة اكبر من الامر الواقع.

[33] انظر: Richard K. Betts, Conventional Deterrence Predictive Uncertainty and Policy Confidence, world politics, 37, January 1985, P. 166.

[34] ان القدرة على تحمل التكاليف شيء مهم، لكن يجب ان لا يغالي في تقدير اهميتها. وقد وجد (روزن) انه (في بعض الاحيان قد تعبر القدرة على تحمل التكاليف الباهظة ميزة الطرف الاضعف، لكن امتلاك قدرا اقل من القوة مع قدرة اكبر على تحمل التكاليف عادة يؤدي الى الهزيمة... ان الطرف المتفوق في القوة فقط دون القدرة على تحمل التكاليف... يعتبر الطرف الاوفر حظا، اذ تقدر فرص فوزه على الاقل بـ (٤٠%-٦٠%) بمطلق الاحوال، ولا يعد التفوق في القدرة على تحمل التكاليف في حد ذاته ضمانا لتحقيق الانتصار اكثر من عامل القوة، بل قد يكون اقل منه، انظر: Steven Rosen, Warpoower and Willingness to suffer, in peace, war, and numbers, (ed) Bruce M. Russett, Beverly Hills, CA, Sage publication, 1970, P. 272.

[35] راجع ذلك: Joseph S. Nye, understanding conflicts, An Introuction to Theory and History, New York, Harbor collins, 1993, P. 94.

[36] Alexander L. George and Richard Smoke, deterrence abd foagin policy, world politics, 41, No. 2, January. 1989, P. 177.

(٣٧) للتفاصيل فيما تقدم راجع: John J. Weltman, World Politics and the Evolution of war, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1995, P. 152.

(٣٨) راجع حول هذه الاراء: Lawrence Freedman, The Evolution of Nuclear Strategy, London, Macmillan, 1981, XVI.

(٣٩) انظر: A. Hamish Lon, (ed), Great Power and Little Wars, The Limits of Power, West Port, CT, Praeger Publishers, 1993, P. 87.

(٤٠) انظر: Ibid, P. 87.

(٤١) Richard Ned Lebow, op. Cit, PP. 325-327.